



العيون: 2010/03/19

رقم المراسلة: 2010/56

إلى السيد عمر عزيمان المحترم

رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الموضوع: اقتراحات منتدى الساقية الحمراء واد الذهب للديمقراطية والتنمية حول الجهوية الموسعة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

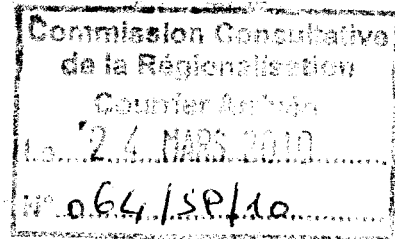
وبعد، لقد توصلت بكتابكم الكريم المؤرخ في 03 مارس 2010 تحت رقم 118/2010 الذي تطلبون بمقتضاه موافاتكم اقتراحات منتدى الساقية الحمراء واد الذهب للديمقراطية والتنمية حول الجهوية الموسعة.

وإذ أستغل هذه الفرصة الثمينة لأقدم لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء المنتدى بالتهنئة على الثقة الغالية التي خصكم بها جلالة الملك. والتي نلتموها لما عرف عنكم من عمل جاد ونظرة متبصرة ووطنية صادقة، ومن خلالكم كافة أعضاء اللجنة الاستشارية المشهود لهم بنيل الأخلاق وعلو الهمم والكفاءة. أؤكد لكم اعتزاز المنتدى بمبادرة إشراكه في هذا النقاش العمومي الذي أمر جلالتة بفتحه ضمانا لمساهمة كافة الفئات والتوجهات في هذا الورش المصيري لكل المغاربة.

وأحيطكم علما بأنه مباشرة بعد توصل المنتدى برسالتكم، تم ربط الاتصال بجميع أعضائه على صعيد كل الأقاليم التي تضم جمعيات منظوية تحت لوائه، للتداول في الموضوع من خلال عقد لقاءات محلية معمقة عبرت فيها مختلف الجمعيات عن توجهاتها وآرائها، ليتوج في الأخير بعقد اجتماع موسع في مدينة العيون حضره ممثلي كل الأقاليم بالإضافة إلى بعض الجمعيات النشيطة في هذه المدينة، تمحور حول الإجابة عن الأسئلة الواردة في رسالتكم الموقرة تمخض عنه التقرير المرفق طيه .

وبناء عليه، أشرف بان أوافيكم صحبته بهذه المساهمة المتواضعة للمنتدى في الموضوع، متمنيا التوفيق والنجاح لأعضاء اللجنة لما فيه خير هذا الوطن.

و تقبلوا فائق التقدير والاحترام.
والسلام
رئيس المنتدى
عمر أدخيل





اقتراحات مقدمة من
منتدى الساقية الحمراء وادي الذهب
للديمقراطية والتنمية
حول الجهوية الموسعة

العيون، 19 مارس 2010



ورقة حول الجهوية الموسعة

تقديم

لقد كان لتعيين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، للجنة الاستشارية للجهوية الوقع الكبير والايجابي على كافة تشكيلات المجتمع المدني بالمملكة عموما وبالأقاليم الجنوبية خصوصا، وذلك للدور الذي تلعبه هذه الخطوة الهامة في تكريس التوجه الديمقراطي والحداثي الذي دشنه جلالته منذ اعتلائه العرش.

إن الجهوية الموسعة المنشودة لا تعتبر خطوة جديدة في مسيرة الديمقراطية التي يشهدها المغرب فقط، والمرتبطة بتوسيع هامش الصلاحيات المخولة للهيئات اللامركزية واللامتركزة، ولكافة النخب الفاعلة على مستوى الجهات، بل ردا حاسما على المشككين في مبادرة المغرب القاضية بمنح الأقاليم الجنوبية للمملكة حكما ذاتيا لإنهاء المشكل المفتعل فيها، وتأكيدا على سيادة المغرب غير القابلة للتجزئة على مجمل ترابه الوطني، المقرونة بإرادة جلالة الملك والشعب المغربي لبناء مغرب الألفية الثالثة على أسس الحرية والديمقراطية ودولة الحق والقانون.

وإذ نعتبر في منتدى الساقية الحمراء وادي الذهب للديمقراطية والتنمية أن التوجهات الواردة في خطاب تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية تعتبر إطارا عاما لبناء تصور وطني

قادر على إنتاج نموذج مغربي خالص في مجال الجهوية بعيدا عن استنساخ التجارب الأجنبية خاصة الاعتماد على المرتكزات الأربع وهي: التثبيت بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، الالتزام بالتضامن، اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وانهاج اللاتمرکز الواسع.

فإننا نعتقد أننا ملزمون بإبداء مواقف دقيقة في هذا النقاش العمومي، ولنا اليقين أن كافة المغاربة يشعرون بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق كل مواطن للمساهمة في هذه الخطوة المصيرية والإعداد لها.

كما أن كافة الفرقاء والشركاء السياسيين والاجتماعيين، مدعوون إلى المساهمة في إعداد التصور المغربي للجهوية الموسعة النابع من التراكمات الكثيرة والهامة للأمة المغربية على جميع المستويات، والمطلوب منهم تأهيل نخبة لتنزيل مشروع الجهوية الموسعة أثناء تنفيذها بما يضمن الوصول إلى الأهداف المنشودة بما فيه خير هذا البلد الأمين وهذا الشعب الوفي لمبادئه ولتاريخه المجيد، وهي الأهداف المرتبطة بتحديث المؤسسات والعمل على إشاعة المسؤولية والمواطنة من أجل حكمة جيدة تضمن النجاعة والفعالية والمشاركة الواسعة للمواطنين في تدبير شؤونهم.

وفي هذا الإطار وانطلاقا من المقاربة التشاركية التي تبنيها منذ نشأة هيئتنا الفتية، فقد عملنا رغم ضيق الوقت على عقد لقاءات في كل الأقاليم الجنوبية للتشاور في موضوع دور الجمعيات في التنمية الجهوية والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها في الجهوية الموسعة، وقد توجنا هذه اللقاءات بيوم تشاوري بالعيون جمع أعضاء المجلس الإداري للمنتدى وعددا من الفاعلين الجمعويين من داخل شبكة المنتدى وخارجها، وذلك يوم 14 مارس 2010 من أجل تعميق النقاش في هذا الموضوع الشيق والهام، وقد تمخضت عن هذه اللقاءات جملة من التصورات الهامة والمسؤولة والمتراوحة بين التشخيص والاستشراف، سنوردها في الورقة التي نقدمها في ما يأتي من خطابنا هذا.

أولاً: النسيج الجمعي والتنمية الجهوية:

لا يمكن الحديث عن تقييم لدور الجمعيات في التنمية الجهوية، دون الحديث عن التنمية الجهوية نفسها، ذلك أن هذا التقييم المرتبط بأداء المؤسسات الجهوية له علاقة بالعديد من المعطيات الخاصة بالمجتمع وبالمؤسسات من أحزاب سياسية وهيئات منتخبة ومصالح خارجية بما في ذلك سلطات الوصاية، والتي يظهر أنها بقيت قاصرة عن البناء التشاركي للتنمية الجهوية في السنوات السابقة رغم الجهود المبذولة ورغم الإرادة الملكية لجعل مؤسسة الجهة قاطرة للتنمية ومحفزة لها، قادرة على تعبئة الجهود والموارد، مثمنة للمبادرات المحلية، قريبة من المواطنين.

وهكذا يبقى الحديث عن مساهمة النسيج الجمعي محكوما بهذه الوضعية التي تشكل سببا موضوعيا لقصور هذه المشاركة، بالإضافة إلى الأسباب الذاتية التي سنتحدث عنها في حينها.

وفي هذا الإطار، ومن خلال الملاحظة والنقاش المستفيض حول تقييم أداء النسيج الجمعي في التنمية الجهوية، خصوصا في السنوات الأخيرة أي بعد إقرار قانون الجهات لسنة 1996، فإننا نرى أن هذه المشاركة تتنامى بشكل مضطرب بارتباط بالشروط مع الموضوعية والذاتية المصاحبة لها.

وقد مس هذا النمو على الخصوص ارتفاع عدد للجمعيات بشكل كبير، والذي ارتبط أساسا:

- باتساع مجال الحريات تبعا للمكتسبات الوطنية في هذا المجال، والتي جاءت تتويجا للورش الملكي المفتوح منذ المصادقة على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والعمل على أجرأتها تدريجيا بما يضمن الغايات الفعلية لتأهيل الوطن والمواطنين لمغرب المستقبل؛

• بإعلان جلالته عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005، وما تشكله من دعم لتمويل أنشطة الجمعيات؛

• بارتفاع مستوى الوعي بأهمية التشكيلات المدنية للقيام بأدوار الوساطة بين الدولة والمجتمع في المجالات التي لا تملأها الأحزاب والنقابات وغيرها من الهيئات الوسيطة.

إن النمو العددي للجمعيات صاحبه بالضرورة نمو لمشاركتها في القيام بالأدوار الحقيقية لهذه التشكيلات، لذا يجب الإقرار أن أداء هذه الجمعيات في تطور متزايد، وبهم مستوى قدرات الفاعلين في هذا المجال.

وهكذا تنوعت هذه المشاركة لتمس فئات متعددة من المجتمع فساهمت في الرفع من نسب التمدرس ومحاربة الأمية، والعناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات في وضعية هشاشة أو ضحايا الفقر والإقصاء الاجتماعي، كما ساهمت هذه الجمعيات في العمل في المجال الثقافي للحفاظ على الموروث الوطني والمحلي ونبش الذاكرة وتنظيم التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية وغيرها.

وإذ نعتبر أن هذا العمل يحتاج للمزيد من التطوير والتأطير، نقر بأن سرعة تطور هذه المشاركة تنبئ بانبثاق مجتمع مدني مسؤول ومواطن قادر على القيام بما عجزت عن القيام به تشكيلات اجتماعية وسياسية أخرى، وأن الرهانات على هذا النسيج كقناة للتواصل مع المجتمع كانت في محلها، خصوصا على مستوى القرب من المواطنين ومعرفة حاجاتهم المعلنة والمضمرة، والقدرة على بلورة أفكار نابغة من هذا المجتمع لحل مشاكله وتلبية حاجاته.

أ- عناصر قوة النسيج الجمعوي:

على عكس الأحزاب السياسية تتشكل أغلبية الفاعلين الجمعويين من فئات شابة اختارت العمل من خلال الجمعيات اعتقادا منها بنبل رسالتها والتصاقها بالمواطنين، وهي في

أغلبها أطر متعلمة حيوية وفاعلة، تتوفر على آليات العمل الضرورية للمساهمة في تحقيق الأهداف المطلوبة.

كما أن توفر بعض مصادر التمويل من طرف الدولة، خصوصا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبعض الصناديق الخاصة بالتنمية المحلية أو الجهوية عبر المنح والدعم المختلف الأشكال، يلعب دورا كبيرا في مشاريع الجمعيات لاسيما المتعلقة منها بالتكفل بمصاريف التنقل للحضور في التظاهرات الوطنية والدولية، بالإضافة إلى أن تنوع مشارب هذه الجمعيات وأهدافها وتوزيعها على مجالات متنوعة وشاملة لحاجيات المواطنين، فضلا عن التسهيلات الإدارية واللوجيستكية المختلفة لإنجاح البرامج والمشاريع التنموية، خاصة من طرف المصالح الخارجية التي تعتبر مقراتها مفتوحة ورهن الإشارة كلما تعلق الأمر بالتنشيط الإجتماعي والثقافي.

ب- معوقات العمل الجماعي:

إن التطور الذي تحدثنا عنه في أدوار الجمعيات وعناصر القوة فيها، لا يعني أنها في أوج عطائها وقوتها، بل يجب الإقرار أنها لا زالت تعاني من معوقات ذاتية وموضوعية تعرقل عملها وتضعف دورها.

فعلى المستوى الموضوعي، لا زالت هذه الجمعيات تعاني مما يعاني منه المجتمع والإدارات المغربية من بعض مظاهر الفساد والمحسوبية والزيونية التي تنقص من استقلاليتها وتجعلها رهينة لحسابات وتوظيف سياسيين من طرف السلطات العمومية والأحزاب السياسية وبعض القيادات التقليدية، مما يحول دون القيام بالأدوار الحقيقية لهذه الجمعيات، كما أن قانون الحريات العامة لازال يشكل في بعض الأحيان أحد العراقيل أمام إنشاء الجمعيات أو حسن أداءها، كما أن قلة فضاءات الاشتغال لا زال يشكل عائقا أمام هذا العمل حيث لا تتوفر أغلب الجمعيات على مقرات دائمة خاصة بها .

أما على المستوى الذاتي، فلا زالت الجمعيات تعاني من نقص في قدراتها والمرتبط أساسا بمستوى تكوين الفاعلين الناجم عن تفاوت المستوى الفكري للمنخرطين خصوصا

بالنسبة للمقاربات الحديثة في مجال التنمية وأدوات الاشتغال المعرفية والمادية، وتشابه البرامج وغياب التجديد والتداول على المسؤوليات، وكذا عدم استقرار العنصر البشري للجمعيات بالنظر إلى انتقال الشباب لمدن أخرى بفعل الدراسة، فضلا عن أن البعد عن المركز يحرم الأطر والأعضاء من حضور الأنشطة واللقاءات الوطنية.

كما أن الجسم الجمعوي لازال مخترقا من طرف توجهات إيديولوجية وسياسية توظف هذه الفضاءات والأدوار لأهداف أخرى تشوش على التطور المحسوس في هذا المجال وتناهض سبل الحفاظ على استقلاليته.

ثانيا: النسيج الجمعوي والجهوية الموسعة:

إن قيم الحداثة والديمقراطية التي تبناها المغرب كهدف أسمى ويعمل على تحقيقها تنبني على المشاركة الواسعة للمواطنين في إدارة شؤونهم والتعبير عن حاجاتهم بكل الأشكال المنتجة للأفكار والمعبئة للجهود في حفاظ تام على الهدوء والسكينة العامين، وعلى مقومات دولة الحق والقانون، وهذه القيم تجعل من مساهمة النسيج الجمعوي في العملية التنموية شرطا محوريا من شروطها.

إن هذه المشاركة يجب أن تتبلور في إطار مؤسسات الجهة التي يجب أن تعمل على توفير وتحسين شروط مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات بتراب الجهة، كما أن الأجهزة الجهوية ملزمة بمراعاة التوازن والتضامن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف الأقاليم المكونة للجهات.

لذا، وارتباطا بتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لإنجاحها، نقترح لتكون هذه المشاركة في مستوى الآمال المعقودة علمها ما يلي:

أ- الأدوار المنتظرة:

و تتمحور هذه الأدوار حول مواصلة تعبئة الرأي العام المحلي والانفتاح على الرأي العام الدولي، وأخذ وجهات نظر هذه الجمعيات واعتبارها قوة اقتراحية أثناء إعداد مختلف القوانين أو المشاريع التنموية من طرف المجالس التي ستنبثق عن المشروع وبصفة

خاصة المساهمة بقوة في محاربة مختلف الظواهر السلبية بالمجتمع خاصة مظاهر الإقصاء والتمهيش الاجتماعي، وكذا التواصل مع الفعاليات الوطنية والدولية لخدمة القضية الوطنية، بما يضمن تمكين المجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية من الانفتاح على المنظمات غير الحكومية الدولية.

1- التأطير والتعبئة:

يتعين أن تطور جمعيات المجتمع المدني أدوارها المتعلقة بتأهيل أفراد المجتمع وتحفيزهم على المشاركة في الشأن العام، مواصلة لعملية التربية على المواطنة وبناء المواطن المغربي الواعي بحقوقه وواجباته والمرتبطة بقضايا مجتمعه، وذلك عن طريق المساهمة في التنشئة الاجتماعية والسياسية والتربية على حقوق الإنسان، كما يجب عليها أن تعمل على فرز مجتمعا لحاجات وأهداف، وتنظيمه في إطار مهيكّل معبئ للطاقات ومنتج للأفكار والثروات.

2- التشخيص والتعبير عن حاجيات المجتمع:

يعتبر المنتخبون من الناхيتين القانونية والنظرية الممثل الشرعي للساكنة، لكن هذا المعطى لا يمنع من أن تضطلع الجمعيات أيضا بدور هام للتعبير عن حاجيات المجتمع بسبب تنوعها الناتج عن تنوع وغنى المجتمع وتعدد حاجياته، كما أنها يجب أن تضطلع بدور التشخيص التشاركي لمجتمعها توخيا لتحديد الأهداف التنموية بدقة، ووضع الآليات الضرورية لتحقيقها.

3- المرافعة:

كما سلفت الإشارة في الفقرة السابقة، فإن الجمعيات يجب أن تكون قادرة على انجاز خطوة التشخيص التشاركي لمجتمعها وإعداد مخططات إستراتيجية لتحقيق أهدافه والتعبير على حاجياته، غير أن الأهم هو قدرتها على الترافع من أجل حشد الدعم والتأييد

لهذه الأهداف المجتمعية، وذلك بامتلاك وسائل الإقناع والتواصل بما في ذلك التفاوض وبناء الشراكات.

4- القوة الاقتراحية:

ينبغي على جمعيات المجتمع المدني المساهمة في النقاشات العمومية وتحويل الحاجيات المشخصة في المجتمع إلى اقتراحات قابلة للتحقق، في شكل أنشطة ومشاريع وبرامج ومخططات نابغة من المجتمع ومعبرة عن القوة الاقتراحية لتشكيلاته المدنية.

ب- شروط النجاح:

لكي تتمكن جمعيات المجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في مغرب الجهورية الموسعة يتعين ضمان استقلاليتها عن طريق اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية، وكسر الحواجز المؤسسية والاجتماعية الكابحة لعملها، وذلك بتحسين القوانين المنظمة لتأسيس الجمعيات بإدخال تعديلات تراعي الظروف العامة للعمل الجماعي والخصوصيات المحلية، وتبسيط المساطر الإدارية أمامها لخلق المشاريع التنموية.

ج- الآليات المطلوبة:

لتحقيق هذه الشروط تتوفر على آليات يجب تطويرها كقانون الحريات العامة الذي لا زال في حاجة إلى تعديل في بعض مقتضياته بما يضمن استقلالية الجمعيات، كما أن هذا الإصلاح يتطلب نقاشا عموميا تشارك فيه الجمعيات لتحديد مكامن الضعف فيه.

كما أن بعض الآليات تتطلب التعزيز خصوصا المرتبطة بتحسين ظروف عمل هذه الجمعيات وتوفير وسائل دعمها المادي واللوجستيكي، بتقوية البنى التحتية والاستقبالية لهذه الجمعيات كدور الشباب والفضاءات الجمعوية، بالإضافة إلى تقوية قدراتها بالتكوين والتأطير واحداث الشبكات.

ومن أهم الإجراءات الممكنة اتخاذها في هذا المجال:

- مساهمة الجمعيات بممثلين في المجالس الإقليمية والجهوية المنتظرة على أساس انتخابات بين الجمعيات القانونية؛
- التنصيب على نسبة معينة من مالية الجهة لدعم الجمعيات العاملة في مختلف المجالات؛
- التنصيب قانونيا على إبرام شراكات بين الجمعيات والمجالس المنتخبة لضمان تمويل قار للأنشطة مما يسمح ببرمجتها على المدى البعيد والمتوسط؛
- تشكيل هيئة على صعيد كل إقليم للجمعيات وتشكيل نسيج جهوي قوي لمواكبة التطورات المتسارعة في الدينامية المحلية والجهوية؛
- تعزيز روح الديمقراطية التي تضمن تكافؤ الفرص، وتفعيل أجهزة التتبع والافتحاص لتحقيق المزيد من الشفافية والحكمة الرشيدة.

ثالثا: مشاركة المواطنين والمواطنات في حياة الجهة

إن هدف كل نظام ديمقراطي وغايته هو التعبير الحقيقي عن حاجيات المجتمع والتمثيل الحقيقي لمختلف تلاوينه، ولا تتأتى هذه الغاية بغير المشاركة الواسعة للمواطنين في الشأن العام المحلي والجهوي والوطني.

ولا يمكن للجهوية أن تكون جهوية حقة إذ لم يتحمل المواطنون والمواطنات مسؤولية إدارة وتدبير القطاعات الحيوية فيها.

أ- أشكال المشاركة:

إن أهم شكل من أشكال المشاركة السياسية في الديمقراطيات التمثيلية هي المشاركة في الانتخابات، لذا يتعين تحفيز الساكنة على المشاركة بصورة فعالة تساهم فيها جميع الطاقات المحلية في البناء الديمقراطي، لاسيما من طرف الشباب والمرأة عبر المجالس المنتخبة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن مشاركة الساكنة تتأتى عبر التشكيلات المدنية من جمعيات المجتمع المدني ووداديات الأحياء وغيرها، وعبر النقاشات العمومية المفتوحة ووسائل الاتصال.

لذا يتطلب الأمر كذلك وجوب طرح المشروع الذي سيتم إعداده لنقاش عام بين جميع المكونات، وأن يفتح حوله حوار وطني عمومي تشارك فيه كل الفعاليات السياسية والثقافية والنقابية وصولاً إلى إقراره في البرلمان بقانون تنظيمي.

ب- المقاربات المطلوبة:

إن المقاربات الكفيلة بإعادة اللحمة بين المجتمع وتدير الشأن العام، هي المقاربات التنموية الحديثة التي تثنى مشاركة الساكنة في مختلف مراحل العملية التنموية، وتجعل الخبرات المحلية ذات قيمة عن طريق اعتمادها كآلية للمعرفة وللتشخيص والتعبئة.

كما أن تخليق الحياة العامة والقطع مع المحسوبية والزبونية الارتزاق وبيع الذمم والارتشاء واعتماد قيم المشاركة والتكافل وخدمة الصالح العام والكفاءة كوسيلة وحيدة لتحمل المسؤولية، والحرص على التكوين الأساسي والمستمر لذوي المسؤوليات ومختلف الفاعلين على مفاهيم التنمية المستدامة والتربية على المواطنة ومحو الأمية والأمية السياسية، وهي عوامل كفيلة بعودة الثقة بين المواطن والانتخابات وبين المواطن والإدارة .

خاتمة:

في الختام، نقر أن الانتقال الديمقراطي يتطلب مشاركة كافة تشكيلات المجتمع السياسية والاجتماعية، في صياغة المستقبل المنشود، عن طريق آليات مفتوحة ومستدامة للنقاش العمومي، والإدماج الاجتماعي، تحفيزاً لتوسيع المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، ومصالحة للمواطن مع مؤسساته، وضماناً للحكامة الجيدة والتدبير المسؤول، وأجراً دولة الحق والقانون.